مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط.

عصماني ليلى: أستاذة محاضرة قسم أ
بن حداد هشام طالب دكتوراه LMD
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة وهران 2– محمد بن أحمد

ملخص:

إن الرغبة الأمنية للاتحاد الأوروبي في حماية مصالحه الاستراتيجية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط جراء تنامي دور التهديدات الأمنية الراهنة، تدفعه إلى الدخول في حوارات أمنية مع دول جنوب المتوسط تحقيقا لمفهوم "المصلحة العليا المشتركة"، ولعل أبرز دول الحوض الجنوبي للمتوسط مكانة في هذه السياسات الأمنية الأوروبية هي "الجزائر" التي تستمد أهميتها من دورها الريادي في المنطقة، وكذا جهودها في مجابهة مختلف أنواع التهديد الأمني في مقدمته "التهديد الإرهابي"، اين أصبح أمن المتوسط مرهونا بوجود تعاون أورومتوسطي حقيقي قائم على أساس مقاربة أمنية شاملة للأمن في المتوسط.

الكلمات المفتاحية:

الاتحاد الأوروبي، الأمن، المتوسط، التهديدات الأمنية، الإرهاب، منتدى 5+5، الشراكة.

مقدمة:

تعد الجزائر من أكثر الدول حضورا في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة حوض المتوسط؛ خاصة ما تعلق منها بالشق الأمني، وهذا بفضل الدور الريادي للجزائر على المستويين الإقليمي والدولي.

فالجزائر دولة متوسطية؛ تسعى إلى تحقيق التوازن في العلاقات الأورومتوسطية عبر القنوات الدبلوماسية والجهود الرامية إلى مجابهة مختلف التهديدات الأمنية عبر فضاء المتوسط، والتي فرضت كثافة في الأطروحات الأمنية بالمنطقة خاصة مع تزايد مظاهر التهديد والأخطار بما تحمله من عواقب وخيمة على الاستقرار الأمني والمجتمعي للدول.حيث بات لزاما على الجزائر القيام بدورها المحوري في منطقة المتوسط الذي يستند أساسا على عمقها الاستراتيجي في المنطقة، والذي اكتسبته عبر حضورها الدائم في مختلف الترتيبات الأمنية والاستراتيجية؛ وكذا مشاركتها الفعّالة في بلورة سياسات تعاونية مع مختلف الدوائر الجيوسياسية والتي تربطها بالجزائر قضايا ذات اهتمام مشترك، فضلا عن التجربة الجزائرية الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب؛ أين أضحت محل اهتمام وإشادة العديد من القوى الكبرى؛ في مقدمتها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

تسعى الجزائر من خلال الدور المحوري الذي اكتسبته عبر مراحل عديدة إلى الحفاظ على وتيرة علاقاتها مع شركائها المتوسطيين؛ بما في ذلك إعادة بعث علاقاتها مع دول الجوار المغاربي، العلاقات التي تآكلت بفعل الأزمات الإقليمية التي عرفتها المنطقة والتي كانت سببا في تراجع الدور المحوري للجزائر سواء في منطقة المتوسط أو على مستوى المنطقة العربية والإفريقية ككل.

وبغية التصدي لشتى أنواع الظواهر الإرهابية والإجرامية القادمة من وراء الحدود وكذا تحقيق "الأمن الأوروبي المشترك" أصبح الاتحاد الأوربي يتبنى استراتيجية امنية في حوض المتوسط ويتخذإجراءات وتدابير وقائية، وهو الوضع الذي فرض عليه ضرورة الدخول في حوارات أمنية ذات طابع ثنائي تارة وجماعي تارة أخرى حسب المتغيرات والمعطيات التي يفرضها واقع الأمن في المتوسط والتي توجهها المصلحة الأوروبية المشتركة تجاه العديد من الدول الجنوبية، اذ تعد الجزائر من أبرز الدول حضورا في المشاريع الأمنية للاتحاد الأوروبي.ومن هنا يطرح الاشكال عن المكانة التي تحتلها الجزائر في الاستراتيجية الأمنية التي يتبناها الاتحاد الاوروبي تجاه منطقة الحوض البحر الأبيض المتوسط وعن موقعها في هذه السياسة فهل هي دولة شريكة أم تابعة ؟ وهل فعلا ساهم التعاون الأمني الجزائري–الأوروبي في الحد من انتشار التهديدات الأمنية ؟

معالجة الإشكال يقتضي منا تسليط الضوء على موقع الجزائر وأهميتها في الاستراتيجية الأمنية التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في حوض المتوسطوانعكاس هذه الاستراتيجية على منظومة الأمن القومي الجزائري والاوروبي، وقبل هذا لا بد من معالجة مسألة أولية تتمثل في التعرف على أهمية المتوسط في التصور الاستراتيجي الأوروبي.

I/–أهمية المتوسط في التصور الاستراتيجي الأوروبي:

إن الموقع الجغرافي المتميز الذي ينفرد به حوض المتوسط باعتباره ملتقى قارات ثلاث {إفريقيا، أوروبا آسيا} وحضارات متعددة، جعلت منع مركز اهتمام الفاعل الدولية الكبرى خاصة المشاطئة له، والتي سعت إلى توسيع نفوذها وبسط هيمنتها منذ أقدم العصور وإلى غاية يومنا هذا.

وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي أهم الوحدات السياسية التي بذلت جهودا حديثة من أجل إقامة علاقات متوازنة مع دول المتوسط خاصة في الجانب الاقتصادي، لكن تغير المعطيات والظروف الدولية خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، جعلت من الجانب الأمني أهم الملفات التي تفرض ذاتها على طاولة العلاقات المشتركة بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط، وهو ما أدى بالدول الأوروبية مجتمعة إلى إعادة التفكير في مفهمة "السياسات الأمنية المتوسطية" في إطار تشاركي تحكمه مؤسسات مشتركة،

ويمكن دراسة أهمية المتوسط في التصور الاستراتيجي الأوروبي من خلال العناصر الموالية :

أولا–الأهمية الجغرافية:

منذ القرن السادس، عرف الجغرافيون الأوروبيون منطقة البحر الأبيض المتوسط عبر رحلاتهم الاستكشافية، أين أطلقوا تسمية "المتوسط" على هذا المسطح المائي الذي يتوسط قارات ثلاث هي: إفريقيا، أوروبا، آسيا، غير أن الحديث عن أهمية المتوسط بالنسبة للأوروبيين، ليست من قبيل السياحة أو الاستكشاف، بل بالنظر إلى حجم التفاعل والصراع بين الدول التي تقع على ضفاف المتوسط، وهي ما يسميها الجغرافي الفرنسي "إيف لاكوست" بأنها: "مجموعة جيوسياسية تتمتع بأهمية استراتيجية نابعة عن المضائق الشهيرة التي تتضمنها كمضيق جبل طارق، مضيق البوسفور، قناة السويس"[1].

وبالنظر للأهمية الجغرافية للمتوسط، وكذا الأهمية الاقتصادية والسياسية أصبح منذ ذلك الحين محور اهتمام القوى التقليدية الأوروبية، التي باشرت حملات

[1]– إيف لاكوست،**الجغرافيا السياسية للمتوسط**، تر: زهيدة درويش جبور، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، 2010، ص ص 36-37.

استعمارية، استحوذت فيها على مقومات وخيرات العديد من الدول أبرزها: الجزائر، الدولة التي كانت تمارس سيادة من نوع خاص على مياهه الإقليمية، وهي السيطرة التي انتهت بالاحتلال الفرنسي سنة 1830.

وفي العصر الحديث، وتحديدا بعد نهاية الحرب الباردة، شكل إقليم حوض البحر الأبيض المتوسط مجالا للصراع وتصادم المصالح وتقاطع الأهداف بين المصالح الأوروبية، والأمريكية خاصة، وذلك لسباب ودوافع إما أمنية متعلقة بظواهر الإرهاب، والهجرة السرية، والنزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، أو أسباب اقتصادية تتعلق بمدى قدرة كل طرف على الهيمنة الاقتصادية.

وبالرجوع إلى القراءة الجيوبوليتيكية للمتوسط، ومن حيث الأهمية الجيواستراتيجية لدول الاتحاد الأوروبي التي يطلق عليها في الغالب "دول الشمال"، نجد أن هذه الأخيرة تزداد أهميتها في القرب الجغرافي مع دول جنوب المتوسط وغربه، حيث التقارب الجغرافي بين إسبانيا والمغرب، الجزائر وفرنسا، أين تطل إسبانيا على البحر المتوسط من الناحية الجنوبية، والمحيط الأطلسي من الغرب، ثم فرنسا التي تقع في غرب أوروبا مع امتداد بحري من المتوسط إلى بحر الشمال والقناة الإنجليزية، ومن نهر الراين إلى المحيط الأطلسي، ثم إيطاليا التي يبلغ طول سواحلها على المتوسط بأكثر من 7600 كم تقاسمها مع البحر الأدرياتيكي والبحر الليجوري في نقطة التقاء بين الحوضين الشرقي والغربي للبحر الأبيض المتوسط[1].

أما جزيرة "مالطا"، فنجد أنها هي الأخرى فرضت حضورها القوي في سياسات ومشاريع الاتحاد الأوروبي في المتوسط، وذلك باعتبارها دولة متوسطية

[1]– ميلاد مفتاح الحراثي،تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013 ، ص 35.

بامتياز، أين يقع الجزء الجغرافي منها في القارة الإفريقية، أما كيانها السياسي فهو يقع ضمن الدائرة الأوروبية، حيث يمكن القول أنها نقطة ربط والتقاء بين الضفتين والقارتين الأوروبية والإفريقية، كما تجدر الإشارة إلى الحضور النوعي لمالطا في إطار منتدى 5+5 دفاع[1].

يمكن القول، أن البحر الأبيض المتوسط الذي يسميه الأوروبيون "البحر المفتوح"، يعتبر مرفأ من مرافئ الحضارة الإنسانية التي تداولت على ضفافه وتعاقبت عليه العديد من الحضارات، أبرزها الحضارة الفرعونية، الرومانية، النوميدية، الفينيقية، والوندالية وغيرها[2]. وهو ما يؤكد البعد الحضاري والتاريخي للعديد من الشعوب والأمم التي تشكل اليوم نسيجا من العلاقات الثنائية، والجماعية، فضلا عن الكثير من بؤر الاختلاف والتوتر والنزاع الذي يصل في بعض الأحيان إلى نقطة التصادم، وهو ما جاءت به نظرية "صدام الحضارات" لصامويل هنكتون، التي حاول فيها تلخيص أسباب المواجهات بين الدول المطلة على ضفاف المتوسط في البعاد التاريخية والإيديولوجية التي لها علاقة بالحضارة المسيحية في الشمال، وحضارة الإسلام في الجنوب والشرق من المتوسط، وهي الأسباب التي تقف –حسبه– وراء استمرار جولات الصراع بين الحضارتين، في إشارة منه إلى الأحداث التي أعقبت نهاية الحرب الباردة[3].

---

[1]– المرجع نفسه، ص 36.

[2]– RABAH SAIDI « La Méditerranée en danger de mort, selon les experts », Le phare, N° 08, décembre 1999, p 06.

[3] SAMUEL HUNTINGTONS, The clash of civilizations , Foreignaffairs, vol 32, N° 03, 1993, pp31-32.

إن منطقة المتوسط تزداد أهميتها في جوانب اخرى ؛لعل أبرزها الجانب الاقتصادي الذي يعتبر وفق المعطى" الجيوبولتيكي" من أهم عناصر الكشف عن الاهمية الاستراتيجية لأي منطقة بالعالم في حقل العلاقات الدولية، وهوما يتم التطرق إليه خلال العنصر الموالي.

ثانيا-الأهمية الاقتصادية للمتوسط:

إن الأهمية الاقتصادية للمتوسط، نابعة أساسا من أهمية الممرات المائية التي يحتويها، والتي شكلت منذ القدم طرقا بحرية لرواج التجارة بين الضفتين، فهو يحتل موقعا جغرافيا يؤهله للعب بدور كبير في الاقتصاد العالمي، وبفضل طبيعة المناخ المعتدل أيضا، الذي يساعد السفن على الانتشار الواسع، وسهولة التحكم فيها، إضافة إلى سهولة إقامة نقاط المراقبة والتفتيش والحواجز الجمركية[1].

واستنادا إلى مدخل "الإقليمية الإستراتيجية" في العلاقات الدولية، التي يعني "بناء سياسة اقتصادية تهدف إلى إنشاء علاقات قوة وتطوير أفضلية تنافسية في الأسواق"، فنشير إلى أن الاتحاد الأوروبي نجح في تحقيق هذه القوة نسبة إلى عاملين اثنين[2]:

الأول: هو نجاح الاتحاد الأوروبي، بناء على نظرية "التكامل الدولي" في تحقيق أعلى درجات التكامل، وهو التكامل "السياسي" بعد تحقيق "التكامل الاقتصادي"

---

[1]- أحمد حلواني، "أمن البحر الأبيض المتوسط والآفاق المستقبلية من وجهة النظر العربية"، في :الملتقى الدولي بعنوان: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق" جامعة منتوري بقسنطينة، 2008،الجزائر، ص ص262-263.

أنظر أيضا: PAUL BALTA, Méditerranée ; « Défis et enjeux , harmattan,France , 2000, pp 8-10

[2]- مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، دار الفجر للنشر والتوزيع،الجزائر، 2006، ص 26.

الذي بدأ مع سنة 1951، وهو ما يمنح الاتحاد الأوروبي أفضلية في احتكار "السوق الأورو–متوسطية" استنادا إلى عوامل تاريخية وجغرافية.

الثاني: أن المنظمة المغاربية، تعتبر خزانا للموارد الطبيعية والطاقوية لدول الاتحاد الأوروبي، حيث تحتل الجزائر الصدارة في تصدير والموارد البترولية إلى السوق الأوروبية بعد تراجع ليبيا نتيجة للأوضاع الأمنية التي تعيشها، كما تتصدر تونس والمغرب صدارة الدول في مجال تصدير الفوسفات والأسمدة الكيماوية، وهذا ما تعكسه المشاريع الأوروبية في المنطقة كمشاريع نقل الطاقة الكهربائية، خطوط نقل الغاز الطبيعي والمحروقات، مشاريع الأنفاق الأرضية بين المغرب وإسبانيا عبر مضيق جبل طارق وغيرها من البرامج التي تؤكد على عمق العلاقات الاقتصادية بين الجانبين في إطار إقليم البحر المتوسط[1].

إلا أن الملاحظ، هو ارتفاع "الهوة" في العلاقات الاقتصادية بين الشمال الذي يمثله الاتحاد الأوروبي، ودول الجنوب، فالمبادلات التجارية بين الجانبين التي تمثل ما نسبته 58% من حجم التجارة الدولية لسنة 1990 تأثرت كثيرا بتداعيات ظاهرة "العولمة" التي فرضت مزيدا من "عدم التكافؤ" بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، كما تأثرت إلى حد كبير بالهواجس الأمنية التي طغت على العلاقات بين الطرفين، أين تم إعطاء الأولوية للاعتبارات الأمنية التي تحولت إلى "سياسات مبدئية" شكلت اللبنة الأساس في أي حوار أورو–متوسطي بسبب تنامي ظاهر الجريمة المنظمة، الإرهاب، الهجرة الشرية، والتي فرضت على الاتحاد الأوروبي توخي مقاربة أمنية خاصة للوضع في المتوسط[2].

[1]– ميلاد مفتاح الحراثي، مرجع سابق، ص 48.

[2]– مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 54.

ثالثا–المفهوم الأوروبي للأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط:

يعد موضوع "الأمن" من أحدث المواضيع وأعقدها في العصر الحديث، وذلك بعد أن انتقل الموضوع من مفهومه التقليدي الذي كان قائما على "القوة الصلبة" إبّان فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، على مفاهيم أوسع وأعمق من المفهوم التقليدي، حيث أصبحا أمام مواضيع وأطروحات عديدة للأمن، أبرزها:

1–الأمن الاقتصادي: الذي يتناول إشكالية حماية اقتصاد الدولة من أسباب الانهيار، من خلال تنويع المنتوجات، وضمان انفتاح أكبر على الأسواق، والقدرة على المنافسة الاقتصادية.

حيث طغى هذا المفهوم على ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية، بعد الأزمة الاقتصادية بأوروبا سنة 2008، الأمر الذي وضع أوروبا أمام حتمية إعادة قراءة المعطيات وتحديد الآليات والوسائل التي تتماشى مع المرحلة.

2–الأمن الاجتماعي: وهو الموضوع الذي يسميه الباحث والمفكر المختص في شؤون الأمن "باري بوزان" بـ"الأمن المجتمع"، وهو المجال الذي يضمن حماية المجتمع من شتى أنواع الانحراف الفكري، والمشاكل الاجتماعية كالبطالة، والتعسف، والمساواة بين الجنسين، أين أصبح هذا المفهوم مغيبا إلى درجة كبيرة على مستوى دول العالم الثالث، التي باتت تعاني نقصا كبيرا في منظومة الأمن المجتمعي.

3–الأمن البيئي: ضرورة حماية المحيط، والمياه، والحد من الانبعاثات الغازية، كلها مواضيع فرضت نفسها على أجندة العلاقات الدولية، وتم بهذا الخصوص إقامة مؤتمرات دولية كبرى شاركت فيها القوى الاقتصادية الكبرى على غرار الولايات

أنظر أيضا: ميلاد مفتاح الحراثي، مرجع سابق، ص 49.

المتحدة والصين والاتحاد الأوروبيفي طاولة واحدة مع الدول النامية ذات النشاط الاقتصادي المحدود، على غرار مؤتمرات كوبنهاغن بالدنمارك، ريو ديجانييروبالبرازيل، جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا، وعيا من المجموعة الدولية بخطورة تلويث المحيط وانعكاساته على حياة البشر، خاصة بعد الاتساع العميق لثقب الأوزون، وكذا ذوبان القطع الجليدية على مستوى القطب المتجمد نتيجة للاحتباس الحراري الكبير، وهو ما يضع المجموعة الدولية كلها أمام تحمل مسؤولياتها.

4-الأمن العسكري: قد يرى بعض المفكرين أن هذا المفهوم، يعد تقليديا لكن الأوضاع الأمنية حاليا، تثبت أن المعركة لا تزال عسكرية، خصوصا بعد أحداث ما يسمى بـ"الربيع العربي" وما رافقها من صراعات عسكرية مسلحة في كل من ليبيا، ورية، اليمن.

إن شمولية مفهوم الأمن في العصر الحديث، جعل الاتحاد الأوروبي يعيد النظر في "المقاربة الأوروبية" للأمن في المتوسط، وهذا ما ترافق مع المساعي الأوروبية لمحاولة جعل منطقة المتوسط "منطقة سلام واستقرار دائمة"، وذلك من خلال الشروع في حوارات أمنية وسياسية مع دول المنطقة الجنوبية للمتوسط، تهدف بالأساس إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

أ-الحد من تدفق المهاجرين الغير شرعيين إلى أوروبا، الذين وصل عددهم سنة 2005 حوالي 14 مليونا، بينما يصل معدل الزيادة السنوية للمهاجرين حوالي 1,5 مليون مهاجر، تعددت أهدافهم بين البحث عن العمل، الاستقرار، اللجوء السياسي وغيرها، حيث تُعَرِّف المفوضية الأوروبية الهجرة على أنها: "ظاهرة متنوعة تشتمل على جنسيات دول ثلاث، لأفراد يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية... ويتم

[1]- عياد محمد سمير، العلاقات الأوروبية المغاربية، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر ،2017، ص 262.

ذلك برا أو بحرار أو جوا، إما بوثائق مزورة، أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار"[1].

حيث أصبحت الهجرة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي بمثابة تحدي و هاجس في نفس الوقت أمام العلاقات الأورو-متوسطية، وذلك لارتباطها بمشاكل سوسيو-اقتصادية متعلقة بالبطالة، والاستقرار السياسي، لذلك نجد المفكر الإسباني "ألفانسوريبيراAfonso Ribera" يحاول إيجاد حلول تقنية لهذا المشكل من خلال دفع وتيرة التنمية بهذه الدول، أين يقول: "إذا كان الخطر بالنسبة لأوروبا يأتي من الجنوب (التطرف، المخدرات، الهجرة) بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية التي تعاني منها دول جنوب المتوسط، يجب انتهاج سياسة فاعلة لدفع التنمية، وهذا ما سيجعل الخطر يتقلص بشكل يتناسب والنمو في هذه المنطقة"[2].

ب- الحد من انتشار ظاهرة الإرهاب، خاصة بعد اعتداءات لندن وباريس 2004، مع الدعوة إلى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ج- العمل على نشر قيم التسامح والديمقراطية وحقوق الإنسان على مستوى فضاء حوض المتوسط.

د- العمل على إيجاد تسوية سلمية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي[3].

---

[1]- وداد غزلاني، "الأمن الإنساني كآلية لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، في : محمد بوسلطان وبوسماحة نصر الدين، "الهجرة غير الشرعية"، مخبر القانون؛ المجتمع والسلطة، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2014، ص. 24.

[2]- مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2008، ص 09.

[3]- عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص ص 262-263.

وبخصوص الإستراتيجية الأوروبية للأمن في المتوسط في إطار "السياسة الأوروبية للدفاع والأمن"، التي ترمي إلى تحقيق الأمن الأوروبي بالاعتماد على مؤسسات ووسائل أوروبية محصنة، تم تبني البرنامج الأوروبي للوقاية من النزاعات القوية أثناء نشاط المجلس الأوروبي "لغوتبورغ" سنة 2001، أين تم تحديد مهمة "الوقاية من النزاعات" كأولوية السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث طالب المجلس الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بحوار سياسي معمق مع كل الدول والمناطق التي تشهد تصعيدا خطيرا في ظاهرة الإرهاب، أين تمت الاستجابة للنداء الذي يكفل المساواة في الأمن والاستقرار والتطور[1].

وفي هذا الإطار، وضمن الإستراتيجية الجديدة للأمن الأوروبي، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تقاسم مسؤولياته في مجال تحقيق الأمن، وذلك نظرا لتأثير ظاهرة الإرهاب والنزاعات المسلحة على الأمن الأوروبي والمصالح الأوروبية، حيث تم تحديد ثلاث أنواع من التهديدات من طرف رئيس المفوضية الأوروبية الأسبق "خافيير سولانا" والمتمثلة فيما يلي:

- الإرهاب.
- انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- انحراف الدول والجريمة المنظمة.

ولعل من أكثر الدول التي يتقاسم الاتحاد الأوروبي معها هذه الأعباء الأمنية هي "الجزائر" ؛ وذلك في اطار مختلف المشاريع الأمنية والسياسات التعاونية التي تسعى الى تحقيقق الأمن الاوروميتوسطي.

[1]- مزاني راضية ياسينة، "مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم االسياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 ، 2010-2011، ص 325.

II- موقع الجزائر ضمن التصور الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي في المتوسط :

تعد الجزائر مرفأ من مرافئ بحيرة المتوسط، فهي التي أوقعتها الجغرافيا على الضفة الجنوبية للمتوسط، وفي قلب حركيته التجارية وحراكه الاستراتيجي المتواصل، فالجزائر مرتبطة بدول جنوب المتوسط، حيث تتقاطع معها في الدوائر الإفريقية والعربية والمغاربية، فالجزائر دولة عربية، إفريقية، مغاربية، إسلامية بامتياز، وهي مرتبطة في نفس الوقت بدول الضفة الشمالية للمتوسط بحكم القرب الجغرافي، والعلاقات الاقتصادية التي عمرها قرون من الزمن تميزت بالغزو تارة وبالاستعمار تارة أخرى. الأمر الذي ما فتئ أن ترك انطباعا لدى الجزائر بضرورة العودة إلى مسارها الطبيعي ودورها الريادي، وهو ما تفسره جيوسياسية الأنشطة الأمنية للسياسة الجزائرية في المتوسط، خاصة في ظل بروز تهديدات وفي نفس الوقت تحديات أمنية وأخطار لا تماثلية تشترك فيها الجزائر مع غيرها من الدول المتوسطية سواء الجنوبية منها أو الشماليةكالاتحاد الأوروبي وحلف الناتو[1].ويأتي توضيح طبيعة هذه العلاقة بشكل أعمق من خلال المرور عبرالعناصر الأتية :

تعرف الجزائر كثافة في المشاريع الأمنية، والسياسات التعاونية مع مختلف الفاعلين الإقليميين خاصة بعد تنامي التهديدات الأمنية الجديدة في مقدمتها الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وتجارة الأسلحة التي أعلنت حالة طوارئ في منطقة المتوسط، جعلت العديد من القوى الإقليمية تعيش حالة استنفار قصوى، وتدعو الجزائر في أغلب الحالات إلى الخوض في حوارات ثنائية أو جماعية من أجل إيجاد أرضية تعاونية لمحاربة

[1]- منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ،2015، ص ص 45-50.

الأنشطة التي تمارسها مختلف الجماعات والعصابات الناشطة في المنطقة، ويعتبر الاتحاد الأوروبي أحد أبرز الفواعل الدولية التي تربطه مع الجزائر حوارات استراتيجية دقيقة في شتى المجالات، يأتي في مقدمتها المحور الأمني كأحد أهم الاهتمامات المشتركة بين الطرفين. ويأتي توضيح مكانة الجزائر ضمن الفضاء الاورومتوسطي بشكل أعمق من خلال المرور عبرالعناصر الأتية :

1-الدور الإقليمي للجزائر في المتوسط:

تلعب الجزائر دورا استراتيجيا هاما في منطقة المتوسط، وهو الدور الذي يستند الأبعاد التاريخية والجغرافية للجزائر، باعتبارها بوابة الشمال الإفريقي، وكذا دورها الكبير في عمليات السلام والتنمية على مستوى القارة الإفريقية.

استنادا إلى نظرية "الدولة المحورية" التي جاء بها كل من "بول كينيدي" و"روبرت شاس" التي تعتبر أن مصالح القوى الكبرى تفترض استقرار في المناطق الحيوية في العالم، فإن هذه المصالح لا تتحقق إلا بمساعدة الدول المؤثرة بعمق في هذه المناطق، لذلك، ووفق هذه الرؤية، ترى الدراسة أن الجزائر تعتبر الدولة المحورية الأكثر استقطابا للتنافس الدولي خاصة من طرف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، أين يتركز عامل "النفط" و"الاستقرار السياسي" كأحد أبرز عوامل الاستقطاب لدى الجزائر، التي تباشر مقاربة موضوعية في المنطقة تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بما يكفل عدم المساس بمنظومة الأمن القومي الجزائر، التي تتميز بالهشاشة إذا ما قورنت بالمؤهلات الاقتصادية والعسكرية التي تملكها آخر دولة في الاتحاد الأوروبي[1].

[1]- دعاس عميور صالح، "التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي والاستجابة"، في :الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، مرجع سابق، ص ص 72-73.

إن تاريخ الجزائر عبارة عن سلسلة من الاحتلال والغزو الأجنبي الذي فرض في حقبة زمنية معينة المقاومة من أجل الاستقلال، وهي مرحلة الاستعمار الفرنسي، حيث لطالما شكلت جبهة "البحر الأبيض المتوسط" جبهة انكشاف بالنسبة للجزائر، حيث أن كل الغزوات جاءتها من ناحية المتوسط بين سنة 1505وسنة 1830، تعرضت السواحل الجزائرية لحوالي 100 حملة وعدوان عسكري غربي بقيادة أوروبي متنوعة، فرنسية تارة، إنجليزية، هولندية وإسبانية تارة أخرى، وذلك على الرغم من سيطرة الأسطول البحري الجزائري على سواحل المتوسط إبان فترة الحكم العثماني. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الأهمية الإستراتيجية للمتوسط بالنسبة للجزائر منذ مئات السنين، وهي الأهمية التي لا تقل أهمية في يومنا هذا[1].

حيث يمكن القول بهذا الخصوص، أن مسألة تحقيق "الأمن المتوسطي" يغدو ذو أهمية كبيرة بالنسبة للأمن القومي الجزائري، خاصة وأن تحقيق الاستقرار بالمتوسط يعد حتمية وضرورة تفرضها التحولات الدولية الراهنة والتي ولدت تحولا كبيرا في الفواعل الدولية وشرخا كبيرا على مستوى منظومة الأمن الدولي.

ووفق المنظور الاقتصادي فإن المتوسط بالنسبة للجزائر يُعد مجالا حيويا لتنشيط المبادلات التجارية، حيث تربط الجزائر حقولهاالغازية بأوروبا عبر أنابيب تمر كلها عبر مياه البحر الأبيض المتوسط، لذلك يتطلب تأمين هذه الخطوط سهرا أمنيا دائما من أجل ضمان إمداد السوق الأوروبية بالنفط الجزائري حفاظا على موقع الجزائر في السوق الأوروبية[2].

---

[1]- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 46.

[2]- المرجع نفسه، ص 47.

2-الجزائر والاتحاد الأوروبي: تاريخ العلاقات:

إن العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ليست وليدة اليوم، بل ترجع بالتحديد إلى العهدة الاستعمارية بالجزائر، أين كانت الجزائر عضوا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية بموجب اتفاقية روما لسنة 1957، وذلك بحكم الاستعمار الفرنسي، أين كانت تصنف على أساس أنها مقاطعة فرنسية وذلك في سياق البند 227 من اتفاقية روما الذي يعتبر الجزائر عضوا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهو ما سمح بوجود المنتوجات الفلاحية الجزائرية لقوة داخل الأسواق الأوروبية مقابل تصدير الآلات والوسائل ومعدات التجهيز من دول المجموعة الأوروبية إلى الجزائر، وهذا كله في إطار أحكام الفقرة 02 من المادة 227[1].

أما في مرحلة ما بعد الاستقلال، وفي إطار السياسة المتوسطية الجزئية للمجموعة الأوروبية آنذاك، أعلنت المفوضية الأوروبية في تصريح لها سنة 1964 بأنها: "تسعى إلى فتح مجال لبناء علاقات مع الجزائر"، وهو ما طرح نوعا من الغموض حول طبيعة العلاقات التي تبتغي المفوضية إقامتها مع الجزائر، وهو ما جعل الموقف الجزائري ينتابه التشكيك في صدق نوايا المجموعة الأوروبية التي اعتبر فرنسا عضوا فاعلا فيها، لذلك حاول الموقف الجزائري من جهته كشف الغموض عن رأيه حول ما صرحت به المفوضية ووفق ما جاء على لسان وزير الخارجية فيما بعد السيد "عبد العزيز بوتفليقة" بقوله: "إن الجزائر تسعى إلى توسيع نطاق التعاون مع الأوروبيين إلى المجال المالي واليد العاملة".

---

[1] - OTMANE BELKENICHE, « La coopération entre l'union européenne et l'Algérie : l'accord d'association », (Algérie : Office des publications universitaires, 2006, p 13.

وكانت الانطلاقة الرسمية لمسار العلاقات الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بداية من سنة 1976، أين تم التوقيعي في شهر أفريل من ذات السنة على "اتفاق التعاون" بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1978، وهي الفترة التي عُرفت بمرحلة "البناء" بالنسبة للجزائر، و"التكامل" بالنسبة للاتحاد الأوروبي، التي أجبرت الطرفان على التقارب الطبيعي بينهما، الذي أفضى إلى تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين[1].

يمكن القول أن العلاقات الأور-جزائرية في مرحلة ما بعد الاستقلال وفي إطار السياستين الجزئية والشاملة، غلب عليها الطابع الاقتصادي في إشارة إلى الرغبة الأوروبية في الإبقاء على دول جنوب المتوسط كدول تنتسب إلى السوق الأوروبية ولا تحظى بعضويتها، باستثناء الجزائر التي كانت تحظى بمعاملة تفضيلية إلى بحد ما مقارنة بباقي دول المغرب العرب، وهذا راجع إلى خصوصية المنتوجات الجزائرية وحجم مواردها البترولية[2].

ويمكن اكتشاف ذلك من خلال برنامج الدعم الأوروبي للجزائر بداية من سنة 1976 إلى غاية سنة 1981، والذي بلغت قيمته ما يعادل حاليا حوالي 949 مليون أورو، تم تقسيمها على أربع بروتوكولات اهتمت بجوانب التنمية الفلاحية وحماية المحيط، وبناء البنية التحتية للبلاد، مع الإشارة على ان البروتوكول الرابع الممتد

[1] -LAURA BAEZA , Union Européenne-Algérie : 36 ans de relations, Revue de la délégation européenne en Algérie, , N° 02, 2ème trimestre 2012, pp 26-27.

[2]- أبحري سفيان، "واقع وآفاق القطاع الصناعي الجزائري في ظل الشراكة الأورومتوسطية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، العدد 04، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ديسمبر 2011، ص 488.

من سنة 1991 إلى غاية 1996، إنما يندرج في إطار السياسة المتوسطية المتجددة للاتحاد الأوروبي الي ساهمت بحوالي 95 مليون يورو[1].

3-موقع الجزائر في المبادرات والمشاريع الأمنية للاتحاد الأوروبي في المتوسط:

تعرف الجزائر كثافة في المشاريع الأمنية، والسياسات التعاونية مع مختلف الفاعلين الإقليميين خاصة بعد تنامي التهديدات الأمنية الجديدة في مقدمتها الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتجارة الأسلحة التي أعلنت حالة طوارئ في منطقة المتوسط؛ جعلت العديد من القوى الإقليمية تعيش حالة استنفار قصوى، وتدعو الجزائر في أغلب الحالات إلى الخوض في حوارات ثنائية أو جماعية من أجل إيجاد أرضية تعاونية لمحاربة الأنشطة التي تمارسها مختلف الجماعات والعصابات الناشطة في المنطقة، ويعتبر الاتحاد الأوروبي أحد أبرز الفواعل الدولية التي تربطه مع الجزائر حوارات استراتيجية دقيقة في شتى المجالات، يأتي في مقدمتها المحور الأمني كأحد أهم الاهتمامات المشتركة بين الطرفين. ويأتي توضيح طبيعة هذه العلاقة بشكل أعمق من خلال مايلي :

أ-الجهود الجزائرية في أمننة المتوسط:

في إطار وعي الجزائر بضرورة ترقية علاقاتها الخارجية بدول الجوار الإقليمي، والشركاء المتوسطيون، سعت بلادنا وعبر دساتيرها المتعاقبة بأن تجعل من عملية تحقيق "السلام والأمن" محركا أساسيا لتوجهات سياستها الخارجية في إطار احترام قوانين

[1] - La politique Méditerranéenne rénovée ,Union Européenne-Algérie : 30 ans de coopération, Revue de la délégation européenne en Algérie , p 17.

الشرعية الدولية ومؤسساتها، وهذا ما نصت عليه المادة 10 من دستور سنة 1963: "إحلال السلم في العالم كهدف من الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية"[1].

كما اتفقت المواد 93 من دستور 1976، والمادة 27 من دستور 1989، والمادة 28 من دستور 1996 على ضرورة إبراز التعاون الدولي ودعم جهود تفعيله من خلال "تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة" وهذا كأهم الأسس والمبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية للجزائر[2].

هذه السياسة التي أخدت في التبلور سريعا في ظل العديد من المتغيرات المحلية؛ الإقليمية والدولية التي شهدها العالم خلال فترة الحرب الباردة، حيث أصبح المتوسط بالنسبة للجزائر في تلك المرحلة أحد الثوابت المرجعية لدوائر التحرك الجيوسياسي، أي على صعيد الخطاب والممارسة السياسية، وهو الخطاب الذي أكد عليه رئيس الجمهورية السيد "عبد العزيز بوتفليقة" أثناء كلمة ألقاها خلال زيارة قادته إلى العاصمة الألمانية "برلين" بتاريخ 02-04-2001 في إطار الجهود التي كانت ترمي إلى إعادة الجزائر إلى مسارها السليم على مستوى إقليم حوض البحر الأبيض المتوسط، اين صرح قائلا: "بحكم انتمائها إلى مجال البحر الأبيض المتوسط"، فإن الجزائر تتوخى أيضا إقامة روابط مكثفة في مضمار التعاون مع بلدان الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط ومع الاتحاد الأوروبي"[3].

---

[1]- منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-الميادين-التحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2015، ص 268.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- وهيبة دالع، دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 94.

ولعل أبرز المبادرات الفردية التي طرحتها الجزائر في سبيل تحقيق مسعى الأمن في المتوسط، هو اقتراح مبادرة عقد "مؤتمر للأمن في المتوسط" خارج حلف وارسو سابقا، وحلف الناتو، وذلك سنة 1972، اين رفعت الجزائر شعار: "المتوسط للمتوسطيين"، وهذا رفضا لوجود أي قوات أجنبية في المياه المتوسطية[1].

وفي سياق ذي صلة، وضمن إطار المبادرات الجماعية التي قادتها الجزائر نحو تحقيق سلام واستقرار دائم بالمتوسط، تحركت الجزائر في إطار حركة "عدم الانحياز" أثناء القمة التاريخية بالجزائر سنة 1973 بالتعاون مع العديد من الدول التي تتقاسم يمع الجزائر نفس الاهتمامات لتنادي بأهمية جعل المتوسط منطقة "سلام، أمن وتعاون"، وهو المسعى الذي أتى أُكُله أثناء القمة الموالية في "كولومبو" اين تم التأكيد على ارتباط الوثيق بين "الأمن المتوسطي والأوروبي والشرق أوسطي"، في سلسلة مترابطة لا تقبل الاختلال، وهو ما أفضى إلى بروز نظريتين ذات توجه مختلف[2]:

الأولى: ترى بضرورة شمولية مسألة الأمن والتعاون المتوسطي، أي تضم جميع الأطراف والدول على مستوى الضفتين الشمالية والجنوبية، الشرق الأوسط، وجزء من الأطلسي وهذا بالنظر إلى ترابط الأمن في كل إقليم مع الآخر.

الثانية: يرى الاتجاه الثاني أن تأمين المتوسط خاص بالدول المنتمية إلى فضائه دون سواها، وهي النظرية التي رافعات الجزائر من أجلها[3].

يمكن القول، أن إيمان الجزائر بضرورة أمننة منطقة البحر الأبيض المتوسط يظل اعتقادا راسخا، وذلك بالنظر إلى قيمة وأهمية المنطقة على صعيد العلاقات الإقليمية

[1]- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 50.
[2]- المرجع نفسه، ص ص 50-51.
[3]- المرجع نفسه.

والدولية، وفي إطار العلاقات شمال-جنوب، وجنوب-جنوب، وهو ما دفعها إلى القبول بالانخراط في المشاريع والحوارات الأمنية اللاحقة، والمتمثلة في مسار 5+5، مشروع الشراكة الأورومتوسطية، سياسات الجوار.

ب-انخراط الجزائر في المشاريع الأمنية للاتحاد الأوروبي بعد سنة 1989:

ان الرغبة الجزائرية في بناء جسور التعاون مع مختلف الشركاء في المتوسط دفعت اليها مجموعة من التحديات الأمنية التي أدت إلى الدخول في مختلف الحوارات و المشاريع الأمنية لعل أبرزها مايلي :

1-مسار التعاون بين بلدان غرب المتوسط 5+5:

تهدف برامج ومشاريع التعاون التي باشرها الاتحاد الأوروبي تجاه دول غرب المتوسط، إلى محاولة "علاج الظواهر الأمنية في مكانها"، أي تحقيق تعاون أمني من أجل منع وصول التهديد الأمني على حدود الاتحاد الأوروبي؛ وذلك من خلال مساعدة هذه الدول ماديا وتقنيا من أجل تحقيق هذه الأهداف ذات البعد الأمني.

وبهذا الخصوص انطلق مسار التعاون الإقليمي في غرب المتوسط بين 05 دول من شمال المتوسط وهي: إيطالي، فرنسا، إسبانيا، البرتغال ومالطا، ونظيرتها من الجنوب: الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب وموريتانيا، منذ الاجتماع الأول بمدينة "روما" الإيطالية في 10 أكتوبر 1990، ليصدر عنه البيان التأسيسي الذي تضمن الغاية الأساسية من هذا المسار؛ وهي: تبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام

المشترك وذلك للمساهمة في إيجاد الحلول للمسائل السياسية؛ والأمنية ذات المصلحة المشتركة، ورغبة من الأطراف المشاركة في مواصلة مسار الحوار الأورو-متوسطي[1].

هذا الحوار الذي باشرته الجزائر من خلال دعوتها إلى عقد مؤتمر "للأمن في المتوسط" سنة 1972، وكذلك الجهود التي تلتها في إطار حركة عدم الانحياز، إضافة على دعوة الرئيس الفرنسي الأسبق "فرانسوا ميتران" إلى إنشاء "مجلس للتعاون والأمن بغرب المتوسط" سنة 1983 يضم المغرب والجزائر وتونس من الجنوب، ثم لقاء "مرسيليا" الفرنسي سنة 1988، أطلق عليه حوار 3+ 3؛ وهو المشروع الذي رفضته الجزائر وتحفظت عليه نظرا لاستبعاده دولا فاعلة في الفضاء الأورومتوسطي مثل ليبيا؛ يوغسلافيا ومالطا[2].

إن الانطلاقة الرسمية لمسار 5+5، كان مع اجتماع الجزائر في أكتوبر 1991، الذي مثل انطلاقة فعلية لعمل مشترك بين ضفتي المتوسط، وينمّ اختيار الجزائر لترأس واحتضان الاجتماع عن أهميتها ومكانتها في حقل العلاقات بين الضفتين، وكذلك للمكانة التي يوليها الاتحاد الأوروبي للجزائر على صعيد التعاون الأمني والاستراتيجي بين الجانبين، وقد نص البيان الختامي لقمة الجزائر على التوصيات التالية[3]:

-دعم الديمقراطية والحريات الأساسية والاقتصادية.

-تحسين علاقات الصداقة وحسن الجوار.

---

[1]- ميلاد مفتاح الحراثي، قضايا وسياسات مغاربية: مدخل تفكيكي تحليلي مقارن، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة و الجمهورية اللبنانية ، 2016، ص 160.

[2]- عبد العزيز لزهر، "الجزائر والمقاربة الأمنية في المتوسط" حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 105.

[3]- عبد الوهاب بن خليف، جيوسياسية العلاقات الدولية: المتغيرات، القواعد والأدوار، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر ،2016، ص 201.

-تحسين ظروف الاستقرار الجهوي بين دول المتوسط.

ومع تنامي التهديدات الأمنية الراهنة، والحاجة إلى التعاون الأمني بين القوى والفواعل الدولية على مستوى منطقة المتوسط، ازدادت أهمية منتدى 5+5 بالنسبة للجزائر؛ التي اصبحت فاعلا أساسيا في نشاطاته، ولعل أبرز محطات التعاون الأمني بين الجزائر الاتحاد الأوروبي في إطار منتدى 5+5 ما يلي:

-قمة تونس (5-6 ديسمبر 2003): التي جمعت رؤساء دول المجموعتين، وقد شاركت فيها الجزائر بقوة، ودعت إلى الاهتمام بالقضايا الأمنية وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب، والهجرة السرية[1].

-قمة ليبيا (ديسمبر2002): والتي رفعت شعار "مكافحة الإرهاب" باعتباره مساس خطير بحقوق الإنسان وتهديد لأمن منطقة غرب المتوسط[2].

-قمة الرباط (22-23/12/2003): بمشاركة وزراء وممثلي دول المجموعة، وقد عالج إشكالية "تنظيم الهجرة" بواسطة اتخاد تدابير إجرائية تحكم تنقل الأفراد داخل الفضاء الأورو-متوسطي[3].

-قمة الجزائر (2005/12/12): بمشاركة وزراء د=فاع المجموعة، وتم الإعلان عن تشكيل لجنة "التعاون العسكري" ومناقشة كافة الوسائل التي تكفل الأمن والاستقرار في المجال البحري والجوي في غرب المتوسط[4].

---

[1]- ميلاد مفتاح الحراثي، قضايا وسياسات مغاربية، مرجع سابق، ص 162.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- ميلاد مفتاح الحراثي ، المرجع نفسه، ص 103.

[4]- المرجع نفسه.

ومن بين الأنشطة التي تُعد الجزائر فاعلا أساسيا بها، هي تنظيمها للعديد من الأنشطة العسكرية، أبرزها ما يلي:

-التمرين البحري المنظم سنة 2008، والذي حمل عنوان "آل ماد" تحت إشراف البحرية الجزائرية، وذلك في إطار تعزيز وديناميكيات التعاون بين القوات البحرية لدول المجموعة في مجال المراقبة والأمن البحريين ومجابهة شتى مظاهر القرصنة البحرية، الهجرة السرية، وغيرها[1].

-تمرين الأمن الجوي "سيركابيت 2010" لشهر أكتوبر 2010، تحت إشراف قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم بالتنسيق مع قيادة القوات الجوية، وذلك في سبيل مجابهة التحديات الأمنية للمنطقة[2].

-الاجتماع التحضيري الأول لتمرين المتعدد الجنسيات "سار 5+5"، الذي تهدف من خلاله الجزائر إلى تحقيق "العمل المشترك في مجال التعاون، مع الأخذ بعين الاعتبار كل ما يهم والسلامة والمن البحريين في منطقتنا" حسب ما افاد به قائد المصلحة الوطنية لحراسة الشواطئ خلال افتتاح هذا اللقاء، مؤكدا أن: "عمليات الإنقاذ والبحث في البحر هي مهام نبيلة قبل كل شيء، بغض النظر عن كونها موضوعا يهم كل الدول المنتمية للمبادرة"[3].

---

[1]- علي بوشرية، "رهان التعاون ضرورة حتمية: 5+5 دفاع، نموذج للتعاون الأمني الإقليمي"، مجلة الجيش، العدد 570، جانفي 2011، ص 58.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- نسيم خياط، "سار 5+5: الاجتماع التحضيري الأول للتمرين متعدد الجنسيات للبحث والإنقاذ"، مجلة الجيش، العدد 576، جويلية 2011، ص 43.

-إنجاز شبكة مراقبة السفن من خلال منظومة متطورة للمراقبة البحرية، وتزامنا مع إنجاز كلية "5+5" دفاع التي تهدف إلى تسهيل تطوير ثقافة مشتركة للأمن المتوسطي في إطار مبادرة 5+5 دفاع، فضلا عن إنجاز أكاديمي علمي، يتمثل في "المركز الأورو-مغاربي للبحث والدراسات الاستراتيجية، الذي يعمل تحت إشراف فريق من الكفاءات الجزائرية في إجراء بحوث وتحاليل استشرافية تتعلق بالأمن والاستقرار في المتوسط، وهو المركز الذي عرض دراسة مفصلة حول موضوع "الهجرة غير الشرعية كتحدي للأمن في الحوض الغربي للمتوسط" ضمن أشغال اللقاء السنوي السابع لمنتدى "5+5 دفاع" بالعاصمة الموريتانية "نوكشوط" في 11 ديسمبر 2012، بمشاركة الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني آنذاك السيد "عبد المالك قنايزية"[1].

2-المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط:

هي المقاربة التي عرضها وزير الخارجية الجزائري الأسبق "رمضان لعمامرة" في إطار الندوة الحادية عشر لاجتماع وزراء خارجية دول مجموعة 5+5 التي احتضنتها العاصمة البرتغالية "لشبونة" يوم 22 ماي 2014، المقاربة الجزائرية الشاملة تقوم أساسا على ثلاثية: الأمن، التنمية، وحسن تسيير الموارد البشرية، بما يحقق الاستقرار في غرب المتوسط[2].

وقد عرض الوزير الجزائري مقاربة الجزائر مع التذكير بالعقيدة الأمنية الجزائرية القائمة على "احترام الشؤون الداخلية للدول"، مع التأكيد على أن الأمن في المتوسط

[1]- أ. رياض، "بلدان 5+5 دفاع" يصادقون بنواكشوط على مخطط العمل لسنة 2012، مجلة الجيش، العدد 581، ديسمبر 2017، ص 19.

[2]- ع. بوشربة، "الندوة 11 لوزراء الخارجية لدول 5+5: سبل ترقية التعاون في صميم النقاش"، مجلة الجيش، العدد 611، 2014، ص 42.

غير قابل للتجزئة، وذلك في إشارة منه إلى الأزمة في سورية، وليبيا وحتى مالي، الأزمات التي تسببت في نزوح مئات الآلاف من الفارين من جحيم الحروب، داعيا المجموعة الدولية إلى الالتزام بمسؤوليتها في إيجاد "حوار شامل وتعاون تشاركي" من أجل تسوية مختلف الأزمات التي يعيشها الفضاء المتوسطي، دون أن يغفل دعوة الجزائر إلى تجفيف منابع الإرهاب بالساحل الإفريقي، ومحاربة الجريمة المنظمة بشتى أنواعها، والتأكيد على المطلب الجزائري بتجريم "دفع الفدية"، مؤكدا أن تجفيف منابع تمويل الإرهاب هو خطوة في طريق القضاء على هذه الظاهرة[1].

3-الحوار الأمني بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار مسار الشراكة:

شكل مؤتمر الشراكة ببرشلونة لسنة 1995؛ أحد أبرز المشاريع التي أطلقها الاتحاد الأوروبي في اتجاه تحقيق التوازن في العلاقات الأورو-متوسطية، أو بعبارة أخرى "تحقيق نوعي للمصالح الأوروبية في المنطقة"، وقد طغى البعد الأمني على مسار الشراكة بالنظر إلى أن أمن واستقرار الاتحاد الأوروبي مرهون ومرتبط بمدى تحقيق الأمن والاستقرار على مستوى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما أعطاه الأولوية في السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي في حواره مع مختلف الشركاء المتوسطيين، اين يمكن حصر أهداف الشراكة فيما يلي:

-اعتماد سياسة "الاعتماد المتبادل" تحقيقا لمزيد من الاندماج والتكامل في إطار إنشاء منطقة للتبادل الحر تنسجم فيه السياسات الأمنية مع المشاريع الاقتصادية.

[1]- المرجع نفسه، ص 44.

–خلق علاقة توازن بين دول الاتحاد الأوروبي ونظيرتها من جنوب المتوسط تحقيقا للتقارب شمال–جنوب، والقضاء على جميع الفوارق[1].

–أما بخصوص الجزائر، فبعد حوالي 27 جولة من المفاوضات انتهى الطرفان إلى توقيع اتفاق الشراكة في 22 أفريل 2002، بعد أن قدم الاتحاد الأوروبي تنازلات تتعلق بمسائل تنقل الأشخاص، الهجرة السرية، الإرهاب، البنية التحتية للجزائر، كما قبل الاتحاد الأوروبي بإدراج بند "مكافحة الإرهاب" كأولوية في العلاقات بين الطرفين.

–وقد احتل البعد الأمني حيزا كبيرا في اتفاق الشراكة الأورو–جزائري، وذلك بالنظر إلى حجم وتأثير التهديدات الأمنية على مسار العلاقات بين الطرفين، ففي سياق الحوار الأمني الأورو–جزائري، فقد تضمنت المادة 86 من اتفاق الشراكة ككل شروط ووسائل العمل المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للحد والوقاية من الجريمة المنظمة، والتجارة الغير شرعية للأسلحة والمواد الممنوعة، أو التي تعرضت للقرصنة البحرية على مستوى إقليم حوض البحر الأبيض المتوسط[2].

–أما عن ظاهرة "الهجرة السرية" و"مراقبة تنقل الأشخاص"، فقد نصت المادتين 83–84 من الاتفاقية على كل الآليات والوسائل المنظمة لذلك، خاصة ما تعلق بعمليات منح التأشيرة، أما المادة 87 من نفس الاتفاق، فقد تناولت التحديات الأمنية التالية[3]:

---

[1]– عبد العزيز لزهر، مرجع سابق، ص 110.

[2]– نوري منير، "أثر الشراكة الأورو–جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، في :الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، 17–18 افريل 2006، ص 869.

[3]– المرجع نفسه.

- ✓ محاربة ظاهرة العنصرية وكره الأجانب، واللجوء إلى أحكام المادة 80 من هذا الاتفاق.
- ✓ إدراج نقطة "مكافحة الإرهاب" كأحد أهم أولويات الاتحاد الأوروبي والجزائر، وهو المطلب الذي ظلت تراهن عليه الجزائر منذ 1995.

وفي السياق ذاته؛ وضمن إطار الشراكة الأمنية بين بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؛عرضت الجزائر بمناسبة اجتماع خبراء منطقة المتوسط لسنة 1998 التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب؛ وهي التجربة التي تضمنتها وثيقة احتوت على مجموعة من المقاييس والمبادئ من أجل مكافحة الإرهاب بغية تحقيق فضاء متوسطي آمن ومستقر يسمح بتنفيذ بنود وآليات الشراكة السياسية والأمنية. ولعل أهم المحاور التي تضمنتها الوثيقة، هي ما يلي:

–الوقاية من استعمال دول المتوسط من أجل التخطيط والتمويل وتجنيد الأفراد.
–منع جمع الأموال، ومراقبة حركاتها عبر البنوك، والأسواق السوداء للعملات الأجنبية.
–منع طبع ونشر وتوزيع وتسويق أي وثائق تحريضية، ومراقبة وتفتيش الكتب والمطويات والمجلات التي تنتقل عبر المطارات والموانئ.
–تجنب استخدام وسائل الإعلام للدعاية والتحريض على الإرهاب.
–الحذر من اتخاذ الإرهابيين حق اللجوء السياسي سبيلا لحمايتهم من العقاب.
–التعاون الدولي في مجال تسليم الإرهابيين وكبار المجرمين.
–الانضمام إلى جميع المواثيق والاتفاقيات الدولية حول الإرهاب وتطبيقها.
–العمل على إيجاد تعريف موحد لمفهوم "الإرهاب"[1].

[1]– نوري منير، المرجع نفسه، ص 81.

خاتمة:

إن ما يمكن استخلاصه في ختام هذه الدراسة؛ هو أن العلاقات الأمنية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تعد ضرورة وحتميةفي نفس الوقت، تفرضها المعطيات الإقليمية والدولية؛ وذلك بالنظر إلى العوامل الجغرافية ؛التاريخية؛ و الاقتصادية التي تجمع بين الطرفين، فضلا عن العلاقات بين الشعوب التي تعد وليدة العديد من السنوات الماضية.

غير أن المتتبع لمسار السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط ؛وتحديدا "الجزائر" يكشف منذ الوهلة الأولى أنها سياسة تتحرك وفق المصلحة القومية المشتركة للاتحاد الأوروبي، ولا تراعي في ذلك خصوصية الطرف الآخر، فعلى الرغم من أن مسار الشراكة حمل أبعادا ثلاثا (أمني، اقتصادي، ثقافي واجتماعي) إلا أننا نجد دائما أن الملف الأمني يطغى دائما على أجندة العلاقات، سواء الثنائية منها (أي بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي على حدة)أو الجماعية (الجزائر والاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة) فالاتحاد الأوروبي ومن خلال البرامج والحوارات الأمنية مع الجزائر، أو مع باقي دول جنوب المتوسط؛ يرمي على جعل هذه الدول حارسا لمصالحه الاستراتيجية في المنطقة، و"شرطيا" يمنع وصول تلك التهديدات الأمنية (الهجرة السرية، الإرهاب، الجريمة المنظمة...إلخ) إلى حدوده، مقابل مجموعة من الإعانات المالية أو سياسات دولية ذات طبيعة انتهازية هيمنة.

إن هذا الطرح، لا يلغي دخول الجزائر في حوارات أمنية مع الاتحاد الأوروبي، بل هو أمر ضروري ومُلِح في آن واحد، لأن مفهوم "السيادة" تلاشى ما ظاهرة العولمة والاعتماد المتبادل، غير أنه يقع لزاما على الجزائر السير على قدم العدل والمساواة مع

الاتحاد الأوروبي في أي مشروع أمني في المنطقة، وذلك تفاديا لأي انعكاسات سلبية على منظومة الأمن القومي الجزائري.

إن موقع الجزائر في الاستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي في المنطقة تظل كبيرة وذات موقع ريادي، فالجزائر دولة تحظى باحترام العديد من الشركاء في المتوسط، وفي العالم كله، وهذا راجع إلى الحذر الكبير الذي تتوخاه الدبلوماسية الجزائرية في إدارتها لمختلف الملفات الأمنية الساخنة، وقد أثبتت جدارة في إدارة ملف "الإرهاب" مما أهلها لتكون تجربة رائدة في العصر الحديث.

لذلك، يمكن القول أن نوعية التعاطي مع مختلف البرامج والمشاريع الأمنية التي يطلقها الاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط هي التي تحدد أمر هذه السياسات على مكانة وموقع الجزائر فيها، بما ينعكس إما إيجابيا أو سلبيا على الأداء السياسي والدبلوماسي للجزائر، وهو ما يضعها بين خيار الانفتاح أو الانكفاء الإقليمي والدولي.